الاستدراكات الصَّرفيَّة لشرَّاح الألفية حتى القرن الثامن الهجري

أ. علي بن حمد بن علي الرياسي
محاضر بقسم اللغة العربية وآدابها
جامعة صحار

المُلخَّص:

تعدُّ ألفية ابن مالك من أوفر كتب النّحو حظًّا؛ لإقبال المتعلمين عليها، واهتمام علماء اللغة، والشُرَّاح بتفصيل ما أُجمل فيها، وبيان مغلقها، وإيضاح فوائدها ممّا هو مبسوط في شروحهم، وتجرّد غيرهم لتدريسها، وإعراب أبياتها، وتأليف الحواشي عليها. وقد تضمّنت هذه الشّروح استدراكات صرفيّة كثيرة ذكرها الشُرَّاح على ابن مالك. وتأتي هذه الدراسة لتستكمل موضوع الاستدراكات النّحوية الذي دُرِس بعنوان: (استدراك شرَّاح الألفية على ابن مالك، حتى القرن الثامن الهجري). وتيسِّر الدّراسة على الباحثين تتبّع تعليقات قدامى النّحاة والصَّرفيينَ على الاستدراكات وشروحهم وآراءهم فيها، وتلبّي حاجة الباحثين والمهتمين في الدراسات الصرفية، نظرا لقلّة البحوث التي تناولتْ شُرَّاح الألفية من النّاحية الصَّرفيّة.

مقدِّمـــة:

تعـدَّدتْ شـروح ألفيّـة ابـن مالـك، واهتمام الشُرَّاح بتفصـيل ما أُجمِـل فيها، وقد تجاوزت شروحهـا أكـثر مـن (٦٠) سـتينَ شرحـاً بـين مخطـوطٍ ومطبـوع، متضـمِّنةً الكثـير مـن الاسـتدراكاتِ التي ذكرهـا الشُـرَّاحُ على ابن مالك. واقتصرت الدّراسـةُ علـى الشّروح التي تناولـت الاسـتدراكاتِ الصرفيّـةَ حتـى القرنِ الثامنِ الهجريّ، ابتداءً مِنْ كتاب الدرّة المضيئة في شـرح الألفيّـة لابـن الناظـم (ت٦٨٦هـ)، وانتهـاءً بشـرح الأشـموني(٨٣٨هـ)، علـى ألفيّة ابـن مالك. ولعلَّ مِنْ أهمِّ أسـباب اختيار هذا الموضـوع؛ هو قلّةُ الدّراساتِ وندرتُها في موضـوع الاسـتدراكات الصرفيّة، والرَّغبةُ في جمع الاسـتدراكات لما لهـا مِنْ أهميّـة علميّةٍ بالغة؛ تُعرَّف بالاختلافاتِ النّحويّة بين الشُرَّاح، وتوصـل إلى الإضـافاتِ النّحويّة إنْ وجِدت، متتبّعا التسلسلَ التاريخيَّ للشُرَّاح.

وشـملت الدّراسـةُ مقدّمـةً وثلاثـةَ مباحـث وخاتمة؛ إذْ تناول المبحثُ الأوَّلُ دراسـةَ الاسم ومـا يتعلق به، متضـمِّنا؛ شـروطَ إعمال اسـم الفاعـل، وصـياغة (فاعـل) مـنْ اسـم العـددِ المركب، وبناء اسم الفاعل، وتصغير الذي والتي وتا وتي، وتعريف التَّصريف، وأقسام الاسم في التجرّد والزّيادة. واختصَّ المبحث الثاني ببحثِ الفعل وما يتعلق به مِنْ حيث؛ إلحاق الفعل هاء السَّـكت، والتّنازع في العمل، وأبنية مصـادر غير الثلاثي، إضافة إلى أضرب الماضي المنصرف المجرّد، وأبنية فعـلِ الفاعلِ من الثلاثيّ المجرّد. وشـمل المبحـثُ الثالث؛ دراسـة الحـرف وما يتعلق به، وبخاصَّـة حروف الاستعلاء، وتقديم حروف الاسـتعلاء، والراء غير المكسـورة على الألف، وحروف الزيادة ومواضـعها، وشروط الحكـم عليهـا بالزّيـادة، والتعبير بالـلام، وتاء التأنيث، والهاء واللام، ومواضـع زيادة النّون. ونظرا لقلّة الدّراسات المتخصصة في الموضوع وندرة توفّر مصـادره ومراجعه، يمكـن أنْ تُعدَّ هذه الدراسة سابقة تؤسّس لدراسات وبحوث مقارنة حـول الاسـتدراكاتِ الصَّرفيّـة لشُرَّاح الألفيّة.

المبحث الأول
الاسم وما يتعلّق به

١. شروط إعمال اسم الفاعل:

وَوَلِيَ اسْتِفْهَامَاً أَوْ حَرْفَ نِدَا

أَوْ نَفْياً أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا[١]

ذكـر المـراديُّ في شرحـه: «أنَّ المصـنّف ذكـر شرطين لإعمال اسـم الفاعـل ولم يذكر شرطين آخرين، وهما:

الأول: أنْ يكونَ غيرَ مصـغَّر، خلافا للكسائي في إجازتـه إعماله، والجـواز مذهب الكوفيين

إلاّ الفـرّاء، وتابعهم أبو جعفـر النّحاس، وقال المتأخّرون: إنْ لم يحفظ له جاز إعماله.

الثاني: ألاّ يكونَ موصـوفاً خلافاً للكسـائي في إجازته إعماله مطلقا»[٢]

وأمّـا الشّـاطبي كرّر ما اسـتدركه المـراديّ[٣]، وأضـاف شرطا آخرا، وهو: «ألا يُجرى مُجرى الأسـماء الجامدة، فإنّه إذا أُجري مُجراها لم يعمل علـى حال، فتقـول: هذا ضـاربُ زيـدٍ، كما تقول: هذا صـاحبُ زيدٍ، أو: أخـو زيدٍ. نصّ على ذلك سـيبويه ولا خلاف فيه، ولا أعلم فيه خلافا. ولم ينصّ الناظمُ على شيء منْ ذلك»[٤].

٢. اسم الفاعل والفعل الدائم:

اسـم الفاعل «منْ مصـطلحات البصريين، وقد وضـع الكوفيّـون في قُبالـه مصـطلح: (الفعل الدائم)[٥]. قال ثعلب: «كلّمتُ ذاتَ يوم محمّد بن يزيـد البصريّ، فقـال: كان الفـرّاء يناقض، يقول: قائـمٌ فعلٌ، وهو اسـم لدخـول التنوين عليه، فإنْ كان فعلا لم يكنْ اسما، وإنْ كان اسما فلا ينبغي أنْ نسـمّيه فعلا. فقلتُ: الفرّاء يقول: قائمٌ فعلٌ دائم، لفظهُ لفظُ الأسماء لدخول دلائل الأسـماء عليه، ومعناه معنى الفعل، لأنّه ينصب فيقال: قائم قياما، وضـاربٌ زيدا، فالجهة التي هو فيها اسـم ليس هو فيها فعـلا، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسما»[٦]، ولم يكتب لمصـطلح الكوفيين الانتشـار، فبقي حبيسا في بطـون الكتب. وذكر سـيبويه اسـم الفاعل في كتابه فقال: «واعلم أنّ ما ضـارع المضارعَ من الأسـماء في الـكلام ووافقه في البنـاء، أجري لفظه مجرى ما يسـتثقلون، ومـع هذا أنّك ترى الصّفة تجري في معنى (يفعل) يعني: هذا الرجل ضـاربٌ زيدا، وتنصب كما ينصب الفعل»[٧]، والمراد بـ (الجري) على الفعل: «أنّه يعمل عمله، ينصب المفعول به إن كان بمعنى الفعل المتعدي، ويرفع الفاعل إن كان بمعنى الفعل اللازم»[٨].

واسـم الفاعل اسـم «اشـتُقَّ من مصـدر المبني للفاعـل، لمن وقع منـه الفعل، أو تعلـق به»[٩]، أو هـو «وصـف أو اسـم مشـتق يـدلّ علـى شـيئين: على حدث طـاريء لا يـدوم، وعلى مَـنْ قام بـه وأحدثه»[١٠]، أو هو «صـفةٌ تُؤخذُ مـن الفعـل المعلوم، لتـدلَّ على معنـىً وقع من الموصـوف بها، أو قام بـه على وجه الحدوث، لا الثبـوت»[١١]، أو اسـم «يشـتق مـن الفعـل المعلـوم، للدلالة علـى مَنْ قام بالفعـل»[١٢]، أو اسـم «مشـتقٌ يدلّ على معنى متجـدّد بتجدّد الأزمنـة، غير دائـم ولا قديم، وعلـى الذي قام بالمعنـى»[١٣]. ولعلَّ أقدمَ تعريف لاسـم الفاعل ما ذكـره الزمخشري (ت٥٣٨هـ) بقوله: «هو مـا يجري على (يفعل) منْ فعله، كـ: ضـارب، ومُكرِم، ومُنطلِق، ومُسـتخرِج»[١٤]. وقال ابن يعيش في شرحه: «اعلم أنّ اسـم الفاعل الذي يعمل عمل الفعـل، هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى، أمّا اللفظ فجارٍ عليه في حركاته وسـكناته، فإذا أريدَ به مـا أنتَ فيه، وهو الحال أو الاستقبال، صار مثله منْ جهة اللفظ والمعنى،

فجـرى مجـراه، وحمل عليـه في العمـل»[١٥]، وعرَّفه ابن الخشَّـاب (ت٥٦٧هـ) بقوله: «هو الصِّـفة الجارية على الفعل المضارع في حركاته وسكناته»[١٦].

يصاغ اسم الفاعل من الثلاثيِّ على وزن فاعل، ومنْ غير الثلاثيِّ على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضـارعة ميما مضمومة، وكسر ما قبل الآخـر، وذكر سـيبويه (ت١٨٠هـ) منْ شروط إعمالـه: «أنْ لا يكون بمعنى الماضـي، بلْ بمعنى المضـارع والمستقبل»[١٧]، ذكر المصنّفُ شرطينِ لإعمال اسم الفاعل وهما:

الأول: اسـم الفاعل لا يعمل إلاّ إذا اعتمد على شـيء قبلـه، كأنْ يقع بعـد الاسـتفهام، أو بعد حرف النداء، أو يقع نعتا، أو حالا.

الثـاني: يعمـل إذا وقـع خبرا، وذكـر غيرهُ من الصرفيـين شرطـا ثالثا، وهـو: أنْ يكـون محلًّى بألْ[١٨].

واسـتدرك المـراديّ في شرحه شرطـين آخرين: «الأوَّل: أنْ يكـون غـير مصـغَّر. والثـاني: ألاَّ يكون موصـوفا»[١٩]. وأضاف الشّاطبيُّ شرطاً آخر: «ألا يجري مجرى الأسماء الجامدة»[٢٠].

٣. صياغة (فاعل) منْ اسم العدد المركب:

وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا

وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرِيْنَ اذْكُرَا[٢١]

ذكر المراديُّ في شرحه: «لم يذكر المصنِّف صوغ اسـم الفاعل من المركب بمعنى جاعل، لكونه لم يسـمع، إلا أنَّ سـيبويه وجماعة مـن المتقدمين أجـازوه قياسـا فيقولون: هذا رابـعَ عشرَ ثلاثةَ عَشَـرَ، أو رابعَ ثلاثةَ عَشَـر، وإنَّما أجازوه بشرط الإضـافة ولا يجوز أنْ ينصـب ما بعده، وأجاز بعْضـ النحويين: هـذا ثانٍ أحدَ عشَـر، وثالث اثنـي عشر بالتنويـن، وذهب الكوفيـون وأكثر البصريين إلى منع بنائه بهذا المعنى»[٢٢].

للفاعـل المصُـوغ من اسـم العدد اسـتعمالان: **الأول:** أنْ يُفرد. الثاني: أنْ لا يُفرَد، وهو إمّا أنْ يُسـتعمل مع ما اشـتقَّ منه، وإمّا أنْ يُستعمل مع ما قبل ما اشـتقَّ منه[٢٣]. وهنا استدراك الشُّراح على المصـنّف بصوغ اسـم الفاعل من المركب بمعنى جاعـل؛ وعلّته في عدم ذكـره أنَّ ذلك لم يُسمَع من العرب. والذين أجازوه من المتقدمين إنَّما أجـازوه قياسـا، وأجازوه بشرط الإضـافة على أنْ لا ينصب ما بعده، ولكٍ حينئذٍ في ذلك وجهان:

أ- أنْ تأتي بمركّبين صـدْر أولهّما أكبر من صدْر ثانيهما بواحد؛ فتقول: (رابعَ عشَرَ ثالثَ عشَر)، ويجب في هذا الوجه إضافة المركّب الثاني؛ لأنَّ تنوين الأول ونصب الثاني غير ممكن.

ب– أنْ تحذف عجز المركّب الأوّل؛ فتقول: (رابعَ ثلاثةَ عشَر)، ويجوز لك في هذا الوجه إضافة الأول إلى الثاني، وتنوين الأول ونصب الثاني محلاً به[٢٤].

٤. بناء اسم الفاعل:

وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ

بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ[٢٥]

ذكر المرادي في شرحه أنّه: «لم يُسمعْ بناء اسم الفاعل من العقود الثمانية، أعني عشرين وبابه، إلاّ أنّ بعضهم حكى (عاشر عشرين) فقاس عليه الكسائي. وقال سيبويه والفرّاء: (هذا الجزءُ العشرون) على معنى تمام العشرين فحذف»[٢٦]. وقال بعضهم تقول: «هذا متمّم عشرين أو مكمّل عشرين، وردّ بأنّه يلزم أنْ يتمّم نفسه أو يكمل نفسه، وهو الموفي عشرين، وقال آخرون: والصّحيح أنْ يقال: هو كمال العشرين، أو تمام العشرين، أو تأتي بألفاظ العقود فتقول: العشرين إلى التسعين»[٢٧].

وأمّا ابن عقيل فقال: «وأشار بقوله: وَقَبْلَ عشرين إلى أنّ فاعلا المصوغ من اسم العدد يستعمل قبل العقود ويعطف عليه العقود، نحو: حادي وعشرون، وتاسع وعشرون – إلى التسعين»[٢٨]، وقوله: (بحالتيه) معناهُ أنّه يستعمل قبل العقود بالحالتين اللتين سبقتا، وهو أنّه يقال: (فاعل) في التّذكير، و(فاعله) في التأنيث، وكرّر الشاطبيُّ ما استدركه ابن عقيل على المصنّف[٢٩].

مُراد ذلك أنّ العشرين وبابه يعني بقيّة ألفاظ العقود يعطف على اسم الفاعل بحالتيه: التذكير والتأنيث، فتقول: الحادي والعشرون، وتقول: الحادية والعشرون.

٥. تصغير الذي والتّي وتا وتي:

وَصَغَّرُوا شُذُوْذَاً الَّذِيَ الَّتِي

وَذَا مَعَ الْفُرُوْعِ مِنْهَا تَا وَتِي[٣٠]

ذكر المراديُّ في شرحه: «أنّه لم يبيّن الكيفية، بل ظاهره أنّ تصغيرها كتصغير المتمكن»[٣١]. أمّا ابن هشام فإنّه: لم يستدركْ على المصنّف فيما ذكره المرادي، إلا أنّه استدرك في موضع آخر، حيث قال: «ولا يُصغّر (ذي) اتفاقا للإلباس، ولا (تي) للاستغناء بتصغير تا، خلافا لابن مالك»[٣٢]. وكرّر الشاطبيّ ما استدركه المراديّ على المصنّف، وأضاف: «أنّ المصنف خصّ ذلك بالنقل، وردّه إلى السماع، ونفى عنه القياس. وظاهر كلامِهِمْ أنّه قياسٌ فيما ذكرهُ هو وفروعه على حسب ما نصّوا عليه؛ إذْ لم يتّفقوا على ذلك ما سمع، وقد رأيت خلاف النّاس في تثنية اللاتي واللائي وغيرهما، فأين وقوفهم على السّماع؟»[٣٣]. والمصنّف لم يذكر مواضع السّماع. وكذلك فعل المكودي وكرّر ما استدركه المراديّ على المصنّف، وأضاف: «أنّ قوله: مع الفروع ليس على عمومه؛ لأنّهم لم يصغّروا جميع الفروع، وقوله: (منها تا وتي)، يوهم أنّ (تي) تصغّر كما تصغّر (تا)،

وقد نصُّوا على أنَّهم لم يصغّروا منْ ألفاظ المؤنث إلاّ (تا)»[٣٤].

وقد «عبَّر عنه سيبويه بالتحقير وهو تفنّن بضمّة ففتحة فسكون، اجعل لثلاثيّ إذا صغَّرته نحو قُـذَيْ في تصغير قذا، وهو ما يسقط في العين والشَّراب (فعيعل) بضبط الوزن قبله بزيادة عين مكسورة مع (فعيعيل) بضبط الوزن قبله بزيادة ياء ساكنة لمّا فاق الثلاثي، كجعل درهم دريهما، وجعل قنديل قنيديلا، وجائز تعويض (يا) ساكنة قبل الطرف إنْ كان بعض الاسم فيهما أيْ في التكسير والتصغير، فيقال في سفرجل: سفاريج وسفيريج، أيْ مائل خارج عن القياس كلّ ما خالف البابين، أيْ بابي التّكسير والتّصغير، كتكسير حديث على أحاديث»[٣٥].

وأضاف الأشموني في شرحه: «خولف به تصغير المتمكن، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير، وعوّض منْ ضمّه ألفا مزيدة في الآخر، ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحة فقيل في الذي والتي: اللذيا واللتيا، وفي تثنيتهما: اللذيّان واللتيّان»[٣٦].

٦. تعريف التصريف:

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنْ الْصَّرْف بَرِي

وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيْفٍ حَرِي[٣٧]

استدرك ابن النّاظم على المصنّف بذكره لتعريف التّصريف، وهو: «العلم بأحكام بنية الكلمة ممّا لحروفها منْ أصالة وزيادة وصحّة وإعلال وشبه ذلك»[٣٨]. وذكر الشاطبيّ في شرحه قوله: «ولم يَحُدَّ الناظِمُ التصريف»[٣٩]، وكرّر ما استدركه الشُّرّاح؛ ابن الناظم، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل على المصنّف. لقد درّس علماءُ العربيّةُ الأقدمون مباحثَ الصَّرف مع مباحثِ علم النّحو. درّسوهما معا وكأنّهما علم واحد. وميّزوا بينهما وكأنّهما علمان متلازمان. وقد ورد ذلك في الكتاب حيث جمع سيبويه النّحو والصّرف معا، وقد بدأ بالنّحو، وثنّى بالصّرف، حتى أنّه جعل الجزءَ الأول مختصّا بعلم النّحو، وجعل الجزءَ الثاني مختصّا بعلم الصّرف[٤٠].

«وأمّا المبرّد في كتابه المقتضب فقد بدأه بمباحث علم الصّرف، وثنّى بمباحث علم النّحو، وابن السّراج في كتابه الأصول، جمع بين العلمين»[٤١]. وعرَّفَ أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) النّحو بقوله: «النّحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة منْ استقراء كلام العرب، وهو ينقسم إلى قسمين:

أ. تغيير يلحق أواخر الكلم.

ب. تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها.

وظاهرٌ أنَّ تعريف أبي علي قد شمل ما نعرفه الآن بالنّحو والصّرف»[٤٢].

ويشمل تعريفُ النّحو عند ابنِ جني الإعراب والتّصريف؛ إذْ يقول: «إنّما هو انتحاءُ سمْتِ كلامِ العربِ في تصرّفِه من إعراب وغيره؛

كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك.. وهو في الأصل مصدر شائع ثم خُصَّ به انتحاءُ هذا القبيل من العلم»[٤٣].

وأشار الرضيُّ (ت٦٨٦هـ) في كافيته إلى نحو منْ ذلك بقوله: «واعلم إنَّ التصريف جزءٌ منْ النَّحو بلا خلاف منْ أهل الصّناعة»[٤٤]، يعني عند المتقدّمين. كما نبَّه الفاكهي (٢٧٩هـ)على ذلك، فبعد أنْ عرَّف النَّحو أنَّه: «علمٌ بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعرابا وبناء. واعلم إنَّ هذا الحدَّ جارٍ على عرف النّاس الآن منْ جعلِ علم الصَّرف قسما برأسه غير داخل في النَّحو، والمتعارف قديما: شمول علم النَّحو له. وممّن سلك هذا العرف: البدر بن مالك، وكذا ناظر الجيش»[٤٥].

وأكد ذلك تمّام حسان–موضحا حاجةَ النَّحو إلى غيره منْ علوم العربيّة كالأصوات والصَّرف– : «وإذا كان النُّحاة العربُ قد قدَّموا لدراسة النَّحو بباب صرفيٍّ هو الكلام وما يتألَّف منه؛ فإنَّ صنيعهم هذا يشير إلى أنَّ النَّحو لا يفتأ يستخدم معطياتِ الصَّوتيات والصَّرف المختلفة في عرض الأغلب الأعم منْ تحليلاته، وفي الرَّمز لعلاقاته وأبوابه»[٤٦]، وهو بذلك يشير إلى تداخل مباحث علم النَّحو بمباحث علم الصَّرف، ولعلَّ ذلك ما دفع المصنّف إلى تجنّب الوقوف على تعريف علم التصريف؛ لتداخله مع أبواب النَّحو.

ويبدوأنَّ هذا المسلك في عمومه لا غبار عليه، فقد أصبح من المتعارف عليه أنَّه إذا جاز الفصل بين علم النَّحو وعلم الصَّرف فإنَّما هو فصل موقوت تقتضيه ضرورةُ البحث، فالنَّحو بمعناه الواسع يشمل الصَّرف الذي يعدُّ خطوةً ممهّدةً له.

٧. أقسام الاسم من حيث التجرّد والزيادة:

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إنْ تَجَرَّدَا

وَإنْ يُزَدْ فِيْهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا[٤٧]

استدرك المراديّ على المصنَّف النّقاط الآتية:

- إنَّما يبلغ المزيد بالزيادة سبعة أحرف إذا كان ثلاثي الأصول، نحو: (أشهيباب) مصدر اشهاب، أو رباعي الأصول، نحو: (احرنجام) مصدر احرنجمتِ الإبل. أيْ: اجتمعت. وأمَّا الخماسيّ الأصول، فإنّه لا يزاد فيه غير حرف مدّ قبل الآخر أو بعده مجرّدا أو مشفوعا بهاء التأنيث. وذكر بعضهم أنَّه زيد في الخماسي حرفا مدّ قبل الآخر نحو: (مغناطيس) قيل: فإنْ صحَّ وكان عربيّا كان ناقصا، لقولهم: إنّه لا يزاد فيه إلاّ حرف مدّ قبل الآخر.

- اعلم أنّ حروفَ الهجاء تذكّر وتؤنّث، فباعتبار تذكيرها تثبت التاء في عددها، وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها، فلذلك قال: «فما سبعا عدا»[٤٨].

وقال الشاطبيّ في شرحه: «ما ذكره المصنّف

هو مذهب البصريين، وأما الكوفيّون فذهبوا إلى أنّ كُلَّ اسمٍ زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة، فإنْ جاءت على أربعة نحو أحرف جعْفر ففيه زيادة حرفٍ واحدٍ. واختلفوا في الزائد فذهب الكسائي إلى أنّ الزائد هو الحرف الذي قبل الآخر. وذهب يحيى بن زياد الفراءُ إلى أنّ الزائد هو الآخر، هذا إنْ كان رباعيّا، فإن كان خماسيّا ففيه زيادة حرفين. ومذهب البصريين هو الصحيح، لأنّ الزيادة لا يُقدِم على القول بها إلا بدليل»[٤٩]، وكرّر ذلك المكودي في شرحه[٥٠].

وذكر الأفغانيّ في كتابه الموجز أنّ الزيادة تأتي على نوعين[٥١]:

أ. بتكرار حرف منْ حروفه الأصليّة مثل: (جلباب، صمحمح) وأصول هذه الكلمات: (جلب، صمح).

ب. بإضافة أحد أحرف الزيادة العشرة المجموعة في قول: (سألتمونيها)، مثل: تكريم، اجتماع، متدحرج، مستنكف. وأصول هذه الكلمات هو: كرم، جمع، نكف، دحرج. وأوزان المزيد كثيرة جدا. ولا يحكم بزيادة حرف إلاّ بعد استيفاء الكلمة ثلاثة أحرف أصليّة على الأقل.

وهناك أربعة أدلّة على زيادة الحرف في الكلمة:

أ. سقوط الحرف الزائد في بعض أسرة الكلمة (أصلها أو فرعها)، فالهمزة في (إكرام) غير موجود في (كرم).

ب. أنْ يدلّ الحرف الزائد على معنى ليس في أصل الكلمة، فالألف في (عامل) زيدت للدّلالة على الفاعل.

ج. أنْ يكون في عدد الحرف أصليّا خروج على الأوزان المعرفة في الأسماء، فالتّاء الأولى في (تنفل) وهو منْ أسماء الثّعلب زائدة لعدم وجود هذا الوزن في الأسماء.

د. أنْ تطّرد أو تكثر زيادة مثل هذا الحرف في المشتق المماثل للكلمة الجامدة: فقد حكموا على نون(شرنبث: غليظ الكفين والرجلين) بالزيادة؛ لأنّ هذه النون بعد حرفين أصليين تكون زائدة في أمثال هذه الكلمة من المشتقات، مثل:(جحنفل: غليظ الشفة)؛ فهي مأخوذة منْ جحفلة الفرس وغيرها من ذوات الحافر وهي الشّفة[٥٢].

المبحث الثاني

الفعل وما يتعلق به

١. إلحاق الفعل هاء السّكت:

وَلَيْسَ حَتْمَاً فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا

بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَا اقْتَضَى[٥٣]

ذكر المراديّ أنّ المصنّف: «أهمل منْ شروط حذف ألِفها ألاّ تركب مع ذا؛ فإنْ ركبت معه لم تحذف الألف نحو: (على ماذا تلومونني) وقد

أشار إليه في التسهيل»[٥٤].

ذكـر ابن مالـك أنَّ الوقف بهاء السَّـكت على الفعل المعتل بحـذف الآخر ليس واجبا في غير ما بقـي على حرف واحـد أو حرفين أحدهما زائد. وهنا أهمل المصـنّف الشَّـرطَ الذي ذكره المـراديُّ في شرحه، وهذا ما ذكره المصـنّف في كتابه شرح التَّسهيل.

٢. التنازع في العمل:

إِنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ

قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ[٥٥]

ذكر المراديُّ في شرحه: «فإنْ قلتَ هل يشترط هنا كونُ الفعلِ متصرّفا؟ قلت: شَرَطَهُ ابن عصفور، ولم يشـترطه المصـنّف، وأجاز في التسهيل[٥٦]: تنازعُ فعليِّ التعجّب لكـنْ بشرط إعمالِ الثاني حتى لا يفصـل بـين الأول ومعمولـه، وأجازه المـبرّد[٥٧] على إعمال كلٍّ منهمـا»[٥٨]. أمّا ابن هشـام فقد كرّر ما استدركه المرادي مضـيفا: «حقيقة الاشـتغال: أنْ يتقدَّم فعلان متصرفان، أو اسـمان يُشـبهانهما، أو فعلٌ متصرف واسمٌ يُشبهه، ويتأخَّر معمولٌ غيرُ سببي مرفوع، وهو مطلوب لـكلٍّ منهما مـنْ حيث المعنـى»[٥٩]. مـنْ شروط التّنازع في العمـل: أنْ يكون الفعل متصرّفا، وأجاز المصـنّف تنازع فعلي التّعجب شرط إعمال الثاني، وهذا ما أجازه المبرد.

٣. أبنية مصادر غير الثلاثي:

وَغَيْرُ ذِي ثَلاَثَةٍ مَقِيْسُ مَصْدَرِه كَقُدِّسَ التَّقْدِيْسُ

وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً وَأَجْمِلاَ إِجْمَالَ مَنْ تَجَمَّلاً تَجَمَّلاَ

وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً وَغَالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ

ذكـر ابنُ عقيلٍ في شرحه بأنَّه «منْ مصـادر غير الثلاثي ما كان مهموزا -ولم يذكره المصـنف- فمصدره على تَفْعِيل، وعلى تَفْعِلَة، نحو: خَطَّأَ تَخْطِيئاً وتَخْطِئة»[٦٠].

نلاحـظ أنَّ ابـن عقيـل أضـاف في شرحه منْ مصـادر غير الثلاثي ما كان مهموزا، ولم يذكره المصنّف في ألفيّته.

٤. أضرب الماضي المنصرف المجرّد:

وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ

شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ[٦١]

ذكـر المراديُّ في شرحه: «ظاهر كلام المصـنّف جواز اقتران الماضـي مطلقا، وليس كذلك، بل الماضي المنصرف المجرّد على ثلاثة أضرب:

أ. ضرب لا يجـوز اقترانه بالفـاء، وهو ما كان مسـتقبلا معنـى ولم يقصـد به وعـد أو وعيد، نحو: إن قام زيد قام عمرو.

ب. ضـرب يجـب اقترانه بالفـاء، وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى، نحو: ﴿قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَن

نَّفْسِى وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ (يوسف: ٢٦)، (وقدْ) معه مقدّرة.

ج. وضرب يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلا معنى وقصد به وعدٌ أو وعيد»[٦٢].

فيما سبق يضيف المراديُّ في شرحه أضرب الماضي المنصرف المجرّد.

٥. أبنية فعل الفاعل من الثلاثي المجرد:

وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الْثَّانِيَ مِنْ

فِعْلٍ ثُلاَثِي وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ[٦٣]

ذكر ابن النّاظم: «لمّا أخذ في ذكر أبنية فعل الفاعل من الثلاثي المجرّد تعرّض لحركة عينه ولم يتعرّض لحركة فائه، ففهم أنّها غير مختلفة وأنّها فتحة، لأنّ الفتح أخفّ من الضّم والكسر، فاعتباره أقرب»[٦٤].

وأمّا المراديّ فأضاف: «ما جاء من الأفعال مكسور الأول أو ساكن الثاني، فليس بأصل، بل هو مغيّر عنْ الأصل، نحو: شَهِدَ وشِهِدَ وشِهْد»[٦٥].

المبحثُ الثّالث
الحرْفُ وما يتعلّق بِه

١. حروف الاستعلاء:

وَحَرْفُ الاِسْتِعْلاَ يَكُفُّ مُظْهَرَا

مِنْ كَسْرٍ اوْ يَا وَكَذَا تَكفُّ را[٦٦]

ذكرَ المراديُّ «مواقع الإمالة ثمانية أحرف منها سبعة تسمّى أحرف الاستعلاء ويجمعها قظ خص ضغط. والثامن: الرّاء غير المكسورة؛ فهذه الثّمانية تمنع إمالة الألف وتكفُّ سببها إذا كان كسرة ظاهرة. وعلّة ذلك أنّ السّبعة الأولى تستعلي الحنك فلم تمِل الألف معها طلبا للمجانسة[٦٧]. وأما الرّاء فشبّهت بالمستعلية، لأنّها مكرّرة»[٦٨].

استدرك الشُّراح؛ المرادي، وابن هشام، والشّاطبي، والمكودي بإضافة حرف ثامن على حروف الاستعلاء السّبعة المعروفة، وهو صوت الرّاء غير المكسورة.

٢. تقديم حروف الاستعلاء والراء غير المكسورة على الألف:

كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ

أَوْ يَسْكُنِ اثْرِ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعَ مِرْ[٦٩]

ذكر المراديُّ «منْ أصحاب الإمالة منْ يمنع الإمالة في نحو مطواع لأجل حرف الاستعلاء،

ذكره سيبويه، ولم يذكر في المكسور خلافا. ويذكر ظاهر قول المصنف: (كَذَا إِذَا قُدِّمَ) أنّه يمنع، ولو فصل عن الألف، والذي ذكره سيبويه وغيره أنّ ذلك إذا كانت الألف تليه نحو: قاعد وصالح»[٧٠].

٣. حروف الزيادة ومواضعها، وشروط الحكم عليها بالزيادة:

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَم فَأَصْلٌ وَالَّذِي

لاَ يَلْزَمُ الْزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِي[٧١]

استدرك المرادي على المصنّف بمسألتين: «**الأولى** في ذكر حروف الزّيادة، وهي نوعان: الأول؛ أنْ يكون تكرير أصل لإلحاق أو غيره، فلا يختصُّ بأحرف الزيادة وهو إمّا تكرير عين نحو: قطّع، أو لام نحو: جَلْبَبَ أو فاء وعين مع مباينة اللام نحو: مَرْمَرِيس وهو قليل، أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صَمَحْمَح. والنوع الثاني: ألاّ يكون تكرير أصل، فهذا لا يكون إلاّ أحد الأحرف العشرة للمجموعة في (أمان وتسهيل). ومعنى تسميتها حروف الزيادة أنّه لا يزاد لغير تكرير إلاّ منها، وليس المراد أنّها تكون زائدة أبدا، لأنّها قد تكون أصلا، وذلك واضح، وأسقط المبرّد من حروف الزيادة الهاء. **والمسألة الثانية في ذكر فوائد الزيادة**، وهي ستة: الإلحاق نحو شَمْلَل، وبيان معنى كحروف المضارعة، والمدّ نحو كتاب، والإمكان نحو همزة الوصل، والتعويض كتاء زنادقة، لأنّها عوض من الياء في زناديق، والتّكثير نحو ألف قَبَعْرَى»[٧٢].

٤. التعبير باللام:

وَإِنْ يَكُ الْزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ

فَاجْعَلْ له فِي الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ[٧٣]

قال المراديّ: «ما ذكر من التعبير باللام هو مذهب البصريين، وهو المعتمد، وللكوفيين في ذلك خلاف، واضطراب لا حاجة إلى التطويل به. وما ذكره من أنّ الزائد إذا كان تكريرا يقابل بما يقابل به الأصل هو الصحيح، وبه قال الأكثرون، وذهب بعضهم إلى أنّ الزائد يقابل بلفظه مطلقا، ولو كان مكرّرا، فيقال: في وزن جلبب: فعلب»[٧٤]. وهذا خلاف واضطراب لا حاجة إليه.

٥. تاء التأنيث:

وَالْتَّاءُ فِي الْتَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ

وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ[٧٥]

قال المراديّ: «قد اطّردت التّاء في التفاعل نحو التّغافل، وفي التّفاعل نحو الاقتدار وفروعهما، وفي التفعيل والتّفعال نحو الترديد والترداد، دون فروعهما لأنّ فروعهما لا تاء فيها، ولم يذكر النّاظم هذه المواضع الأربعة. وزيدت التّاء أيضا في أنت وفروعه على المشهور، ولا يقضى بزيادتها في غير ما ذكر إلا بدليل»[٧٦]. وهنا تزاد التّاء إذا دلّ عليها دليل.

٦. الهاء واللام:

وَالْهَاءُ وَقْفاً كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ

وَاللَّامُ فِي الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ[٧٧]

قال المراديُّ في شرحه: «أنكر المبرّد زيادة الهاء ولم يعدها من حروف الزيادة، وأورد عليه زيادتها في الوقف، وأجيب: بأنّها حرف معنى كالتنوين وباء الجر، فلا وجه لعدّها في حروف الزيادة لأنّها؛ إنّما تلحق لبيان الحركة، ولو عدّت لزاما؛ عدّت الشّين التي تلحق في الوقف لبيان الضّمير عند العرب نحو: (أكرمتش). والصحيح أنّها منْ حروف الزيادة. وإنْ كانت زيادته قليلة. وقال الخليل: هي زائدة، وقال أبو الحسن: إنّها زائدة، ويتبين ممّا ذكر أنّ هاء السّكت في حروف الزّيادة، كما فعل المصنّف، ليس بجيد. وأمّا زيادة اللاّم فعلى ضربين:

أ. أنْ تزاد في الكلمة مبنيّة عليها كزيادتها في فَيْشَلَة.

ب. أنْ تزاد لمعنى لم تبن الكلمة عليها، وهي لام الإشارة.

وقد ذكر المصنّف تسعة منْ حروف الزيادة ولم يذكر السّين، وهي تزاد باطّراد مع التّاء في الاستفعال وفروعه»[٧٨].

يرى الاستراباذي في شرح شافية ابن الحاجب: «يحكم على اللام بالزيادة إذا لحقت ما ثبتت ثلاثيته نحو: زيدل وعبدل، وأمّا في غير ذلك ففيه خلاف كاللام الدّالة على البعد في أسماء الإشارة نحو: ذلك وتلك وأولالك وهنالك ولام (هيقل)، وهوالهيق بمعنى الفتى من النعام، ولام (فيشلة) بمعنى رأس الذكر ولام (طيسل) وهو الطيس بمعنى الكثير من كل شيء؛ إذ الجرمي لم ير زيادة هذه اللامات، وفي ذلك يقول رضي الدين الاستراباذي: اعلم أنّ الجرمي أنكر كون اللام من حروف الزّيادة ولا يردّ عليه لام البعد في نحو: ذلك وهنالك لكونه حرف معنى كالتنوين، فذهب إلى أنّ فيشلة وهيقلا وطيسلا فيعل»[٧٩]. وكذلك لم ير الشيخ الحملاوي زيادة اللام في أسماء الإشارة بل مذهبه في ذلك مذهب الجرمي[٨٠].

٧. مواضع زيادة النّون:

وَالنُّوْنُ فِي الآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي

نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي

يقول المراديُّ في شرحه: «اعلم أنّ النّون يحكم بزيادتها في خمسة مواضع، ذكر المصنّف منها موضعين، واستدرك المراديُّ على المصنّف ثلاثة مواضع أخرى، وهي:

أ. الانفعال وفروعه كالانطلاق.

ب. الافعنلال وفروعه كالاحرنجام.

ج. نون المضارعة نحو نضرب. إنّما لم يذكر

النّاظم هذه المواضع مع أنَّ زيادة النّون فيها مطرّدة»[٨١]. وهنا توسَّع المراديُّ في ذكر مواضع زيادة النّون.

الخاتمة ونتائج البحث

❁ أضاف المستدركون إلى ما ذكره ابن مالك في مباحثَ عدَّة ما ييسر الدّرس الصرفي، منها: شروط إعمال اسم الفاعل، تصغير الذي والتي وتا وتي، أبنية مصادر غير الثلاثي، أضرب الماضي المنصرف المجرّد.

❁ توسَّع المستدركون فيما أجمله ابن مالك، ولم يكن في هذا التوسُّع فائدة، واشتمل على المباحث الآتية: صياغة (فاعل) من اسم العدد المركب، حروف الزّيادة ومواضعها وشروط الحكم عليها بالزيادة، الهاء واللام، مواضع زيادة النّون.

❁ كشف المستدركون عنْ غوامض مسائل متفرقة في مباحث عدّة، وهي: بناء اسم الفاعل، تعريف التّصريف، أقسام الاسم من حيث التجرد والزيادة، إلحاق الفعل هاء السكت، التنازع في العمل، أبنية فعل الفاعل من الثلاثي المجرّد، حروف الاستعلاء، تقديم حروف الاستعلاء والراء غير المكسورة على الألف، التعبير باللام، تاء التأنيث.

الهوامش والإحالات

(١) العقيلي، بهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل، تحقيق: عبد الحميد، محمد محيي الدين ، المكتبة العصريّة، صيدا، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ج٢، ص١٠١.

(٢) المرادي، بدر الدين أبو علي الحسن ابن قاسم المعروف بابن أم قاسم (ت٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، مدينة نصر، القاهرة، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، ق٢، ج٢، ص ص٨٥١ ٨٥٢.

(٣) انظر: الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم (ت٧٩٠هـ)، المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العُثيمين، ط١، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكّة المكرمة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ج٤، ص ص٢٦٢ -٢٦٤.

(٤) السّابق، ج٤، ص ص٢٧١ ٢٧٢.

(٥) الزجّاجي، عبد الرحمن ابن إسحاق أبوالقاسم(ت٣٣٧هـ)، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٣، دار النّفائس، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، ج١، ص٤٩٣.

(٦) الزّجاجي، عبد الرحمن ابن إسحاق أبو القاسم(ت٣٣٧هـ)، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ص٢٦٥.

(٧) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)،

الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ج١، ص٢١.

(٨) مطر، سيد علي حسن، **مصطلحات نحويّة**، مجلة تراثنا، مارس١٩٩٧، ع٤٦، ص٢٥٠.

(٩) الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فنّ الصّرف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٧٩م، ص٧٤.

(١٠) الضّامن، د. حاتم صالح، الصّرف، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩١م، ص١٥٨.

(١١) الغلاييني، مصطفى، جامع الدّروس العربيّة، تحقيق: علي سليمان بشارة، ط١، مؤسسة الرسالة، دمشق، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م، ص١٦٢.

(١٢) بوخدود، د. علي بهاء الدين، المدخل الصّرفي، ط١، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ص٦٩.

(١٣) الأسمر، راجي، المعجم المفصّل في علم الصّرف، مراجعة: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م، ص١٢٥.

(١٤) الزمخشري، جار الله أبو القاسم (ت٥٣٨هـ)، المفصّل في علم العربيّة، بيروت، ص٢٢٦.

(١٥) ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ)، شرح المفصّل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ج٤، ص٨٤.

(١٦) ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله (ت٥٦٧هـ)، المرتجل، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م، ص٢٣٦.

(١٧) الكتاب، ج١، ص١٣٠.

(١٨) المدخل الصّرفي، ص٧١.

(١٩) توضيح المقاصد والمسالك، ق٢، ج٣، ص ص٨٥١ ٨٥٢.

(٢٠) المقاصد الشّافية، ج٤، ص ص٢٧١ ٢٧٢.

(٢١) شرح ابن عقيل، ج٢، ص٣٨٢.

(٢٢) توضيح المقاصد والمسالك، ق٢، ج٤، ص ١٣٣٣.

(٢٣) انظر: شرح ابن عقيل، ج٢، ص٣٨٣.

(٢٤) انظر: السّابق، ج٢، ص٣٨٤.

(٢٥) انظر: السّابق، ج٢، ص٣٨٢.

(٢٦) توضيح المقاصد والمسالك، ق٢، ج٤، ص١٣٣٤.

(٢٧) السّابق، نفسه.

(٢٨) شرح ابن عقيل، ج٢، ص٣٨٤.

(٢٩) المقاصد الشافية، ج٦، ص ص٢٨٥ ٢٩٣.

(٣٠) شرح ابن عقيل، ج٢، ص٤٤٨.

(٣١) توضيح المقاصد والمسالك، ق٢، ج٥، ص١٤٤٢.

(٣٢) أوضح المسالك، ج٤، ص ص٣٣٠ ٣٣١.

(٣٣) انظر: المقاصد الشّافية، ج٧، ص٤٢٠.

(٣٤) انظر: المكودي، عبد الرحمن بن علي (ت٨٠٧هـ)، شرح المكودي على ألفية ابن مالك،

تحقيق: فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، ١٤١٢هـ-١٩٩١م، ج٢، ص٨٤٠.

(٣٥) انظر: السّيوطي، جلال الدين، شرح السيوطي على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمد صالح بن أحمد المغرسي، ط١، دار السّلام، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص ص٤٩٥- ٤٩٧.

(٣٦) الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ص٤٩١.

(٣٧) شرح ابن عقيل، ج٢، ص٤٨٥.

(٣٨) شرح ابن الناظم، ص٥٨٢.

(٣٩) المقاصد الشافية، ج٨، ص٢١٨.

(٤٠) انظر: المؤدّب، أبو القاسم محمد(٣٣٨هـ)، دقائق التّصريف، تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، ط١، دار البشائر للطباعة والنشر، دمشق، ص١٤.

(٤١) غنّام، مؤمن بن صبري، منهج الكوفيين في الصّرف، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، ١٩٩٧م، ص١٣٣.

(٤٢) الفارسي، أبوعلي الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ)، التكملة، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، جامعة الرّياض، ١١٤٠هـ-١٩٨١م، ج٣، ص٤.

(٤٣) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النّجار، المكتبة العلميّة، دار الكتب المصرية، ج١، ص٣٤.

(٤٤) ابن قيّم، برهان الدين إبراهيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، إرشاد السّالك إلى حلّ ألفية ابن مالك، تحقيق: د. محمد ابن عوض بن محمد السّهلي، ط١، مكتبة أضواء السّلف، الرّياض، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٢م، ج١، ص٦.

(٤٥) الفاكهي، عبد الله بن أحمد (ت٩٧٢هـ)، شرح كتاب الحدود في النّحو، تحقيق: المتولّي رمضان الدميري، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٣م. وانظر: محيي الدين، عبد الحميد محمد، دروس في التّصريف، المكتبة العصريّة، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٤م، ص٨٧.

(٤٦) حسّان، د. تمّام، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ط٥، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٨٦.

(٤٧) شرح ابن عقيل، ج٢، ص٤٨٦.

(٤٨) توضيح المقاصد والمسالك، ق٢، ج٥، ص١٥١١.

(٤٩) المقاصد الشافية، ج٨، ص٢٥٢.

(٥٠) انظر: شرح المكودي، ج٢، ص٨٩٤.

(٥١) انظر: الأفغاني، سعيد بن محمد، الموجز في اللغة العربية، مطبعة دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ص ص ١١٠ ١١١.

(٥٢) انظر: السّابق، ص ص١١١ ١١٢.

(٥٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٤٧٥.

(٥٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ق٢، ج٥، ص١٤٨٦.

(٥٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، ص٤٩٤.

(٥٦) أجازه المبرّد في فعلي التعجب نحو: (ما أحسن وأجمل زيداً)، و(أحسن به وأجمل بعمرو)، ولا تنازع بين الحرفين، لضعف الحرف، ولفقد صحة الإضمار في المتنازعين.

(٥٧) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ق٢، ج٢، ص٦٣١.

(٥٨) انظر: السّابق، ج٢، ص ص١٨٦-١٩٨.

(٥٩) انظر: السّابق، نفسه.

(٦٠) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص١١٨.

(٦١) السّابق، ج٢، ص٣٤٤.

(٦٢) توضيح المقاصد والمسالك، ق٢، ج٤، ص١٢٨٢.

(٦٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٤٨٨.

(٦٤) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص٥٨٤.

(٦٥) توضيح المقاصد والمسالك، ق٢، ج٥، ص١٥١٧.

(٦٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٤٨١.

(٦٧) توضيح المقاصد والمسالك، ق٢، ج٥، ص١٤٩٦.

(٦٨) السّابق، ق٢، ج٥، ص١٤٩٧.

(٦٩) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٤٨١.

(٧٠) توضيح المقاصد والمسالك، ق٢، ج٥، ص١٤٩٨.

(٧١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٤٩١.

(٧٢) توضيح المقاصد والمسالك، ق٢، ج٥، ص ص١٥٢٦ ١٥٢٧.

(٧٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٤٩٣.

(٧٤) توضيح المقاصد والمسالك، ق٢، ج٥، ص١٥٣١.

(٧٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٤٩٨.

(٧٦) توضيح المقاصد والمسالك، ق٢، ج٥، ص١٥٤٥.

(٧٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٤٩٨.

(٧٨) انظر: توضيح المقاصد والمسالك، ق٢، ج٥، ص ص١٥٤٦- ١٥٤٨.

(٧٩) الاستراباذي، رضيّ الدّين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، ج٢، ص٣٨١.

(٨٠) الحملاوي، الشيخ أحمد، شذا العرف في فنّ الصّرف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٧٩م، ص١٤١.

(٨١) توضيح المقاصد والمسالك، ق٢، ج٥، ص١٥٤٤.

المصادر والمراجع

❁ القرآن الكريم.

أولا. الكتب:

❁ ابن الخشّاب، أبو محمد عبد الله (ت٥٦٧هـ)، المرتجل، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م.

❁ ابن النّاظم، أبو عبدالله بدر الدين (ت٦٨٦هـ)، الدرّة المضيئة في شرح الألفيّة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

❁ ابن جنّي، أبو الفتح عثمان الموصليّ (ت٣٩٢هـ)،الخصائص، تحقيق: محمد علي النّجار، المكتبة العلميّة، دار الكتب المصرية.

❁ ابن هشام ، أبو محمد جمال الدين الأنصاري (ت٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

❁ ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ)، شرح المفصّل، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

❁ الاستراباذي ، رضيّ الدين محمد، شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

❁ الأسمر، راجي، المعجم المفصّل في علم الصّرف، ط١، مراجعة د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

❁ الإشبيلي، بن عصفور أبو الحسن علي (٦٦٩هـ)، المقرّب ، تحقيق: د. أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٢م.

❁ الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

❁ الأفغاني، سعيد بن محمد، الموجز في اللغة العربية، مطبعة دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

❁ الأندلسي، أبو حيان، محمد بن محمد (ت٧٤٥هـ)، منهج السّالك في الكلام على ألفية ابن مالك، دون بيانات.

❁ بوخدود، د. علي بهاء الدين، المدخل الصّرفي، ط١، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

❁ ابن قيّم برهان الدين إبراهيم الجوزية (ت٧٦٧هـ)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق: د. محمد ابن عوض بن محمد السّهلي، ط١، مكتبة أضواء السّلف، الرّياض، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٢م.

❁ الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فنّ الصّرف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٧٩م.

❁ الزجّاجي، أبو القاسم (ت٣٣٧هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط٣، دار النّفائس، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

❁ الزّجاجي، أبو القاسم، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة،

١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

❁ الزمخشري، جار الله أبي القاسم (ت٥٣٨هـ)، المفصّل في علم العربيّة، بيروت.

❁ سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

❁ السّيرافي، أبو سعيد الحسن (ت٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٨م.

❁ الشّاطبيّ، أبو إسحاق إبراهيم (ت٧٩٠هـ)، المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العُثيمين، ط١، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكّة المكرمة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

❁ الضّامن، د. حاتم صالح، الصّرف، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩١م.

❁ عبدالحميد، محمد محيي الدين، دروس في التّصريف، المكتبة العصريّة، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٤م.

❁ العقيلي، بهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

❁ الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، تحقيق: علي سليمان بشارة، ط١، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

❁ الفارسي، أبوعلي الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ)، التكملة تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، جامعة الرّياض، (١٤٠١هـ، ١٩٨١م).

❁ الفاكهي، عبد الله بن أحمد (ت٩٧٢هـ)، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولّي رمضان الدميري، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٣م.

❁ المرادي، بدر الدين أبي علي الحسن ابن قاسم المعروف بابن أم قاسم (ت٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، مدينة نصر، القاهرة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

❁ المكودي، عبد الرحمن بن علي (ت٨٠٧هـ)، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق: فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

❁ المؤدّب، أبو القاسم محمد(٣٣٨هـ)، دقائق التّصريف، تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، دار البشائر للطباعة والنشر، دمشق.

ثانيا. الدّوريات:

❁ مطر، سيد علي حسن، **مصطلحات نحويّة**، مجلة تراثنا، بيروت، مارس١٩٩٧، ع٤٦.

ثالثا. الرسائل الجامعيّة:

❁ غنّام، مؤمن بن صبري، **منهج الكوفيين في الصّرف**، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، ١٩٩٧م، ص١٣٣.